حكومة تأزيـــم!!

نــزار الولي

إذا مرت قضية تجنيد عشرين ألف شخص من مليشيات الاصلاح وجامعة الايمان وعصابة أولاد الأحمر والفرقة، فعلى اللجنة العسكرية ووزير الدفاع أن يقدموا استقالتهم على الفور.. أما إذا قبلوا بهذا القرار فإنهم يؤكدون انحيازهم الكامل لطرف غير قانوني، ويباركون منحه الشكل القانوني ليمارس نفس المهام غير القانونية من الاعتداءات على المؤسسة العسكرية والأمنية وممارسة النهب والارهاب وكل الاعمال الخارجة على القانون.

إن هذا القرار يكشف بوضوح مهمة هذه الحكومة التي تجاوزت كل الطموحات والتطلعات لأبناء الشعب وتعمل بصورة معاكسة للمبادرة الخليجية، فالبلد ليس بحاجة لتجنيد الميليشيات والصرف عليها من المال العام بدلاً عن رؤوس الفتنة الذين رأوا أن هذا القرار يحقق لهم مصالح كثيرة غير توفير الاموال التي كانوا يدفعونها لتلك الميليشيات وسيصبح بإمكانهم التحرك بأمان في العاصمة بملابس الدولة وسيارات الدولة وصلاحياتها بعد أن كان خروجهم من المدن مشروطاً في الآلية التنفيذية للمبادرة، وسيصبح لهذه الميليشيات دور جديد في خلخلة المؤسسة العسكرية وضربها من الداخل، فضلاً عن وجودهم كقوة مضافة الى كفة الانقلابيين.

ولاشك أن مثل هذا القرار يخرج اللجنة العسكرية عن مهمتها الرئيسية وهي إنهاء الانقسام في الجيش وتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، وهو تأكيد لسلوك عكسي مارسته اللجنة منذ البداية عندما بدأت بتكريس الوضع القائم وإبقاء الوحدات المنشقة التي خالفت القانون العسكري في العمل الحزبي وخدمة قوى حزبية متهمة باستهداف مصالح الدولة، في الوقت الذي تدفع باتجاه إزاحة شخصيات عسكرية ظلت على الحياد وعزلت القوات المسلحة عن الصراع الحزبي، وهذه الحالات تظهر مدى اصرار اللجنة على تحقيق أهداف طرف حزبي بعينه تحت نفس المبررات والتسميات التي يطرحها الآخر.

وإذا كانت اللجنة لاتزال تدعي الحياد فكان الأحرى بها أن تقدم توصيات متوازنة باتجاه تدوير الوظيفة العسكرية في مواقع أخرى لايزال يحتلها أشخاص متورطون في سفك دماء الأبرياء وتنفيذ أعمال خارجة عن القانون العام والقانون العسكري.

لقد كنا ننتظر من حكومة باسندوة الدفع بقرار توظيف الخريجين الشباب بدلاً من تجنيد مزيد من العسكر والدفع نحو تأزيم الوضع وتفخيخ المبادرة الخليجية، وكنا ننتظر عزل المسؤولين الأمنيين الذين تخاذلوا عن واجبهم في حماية مرافق الدولة والمؤسسات الخدمية، وكنا ننتظر تحقيق العدالة، والعمل بشفافية ووضوح، بدلاً من اللعب في الكواليس والخروج بقرارات تحمل رائحة علي محسن وأولاد الأحمر والزنداني..

زاوية حارة

فيصل الصوفي

تضامن ضد الإقصاء والاستئصال

< المؤتمر الشعبي العام يشكو اليوم من تعرض بعض منتسبيه للإقصاء الممنهج من وظائفهم، وخاصة في وزارة التربية والتعليم التي يديرها وزير من حزب الاصلاح، وأول ما عُين الوزير بادر الحزب نفسه الى إحاطته بما يلزم من الكوادر الاصلاحية، قيل ان بعضها صارت وزيرة الوزير تأمره فيطيع وتوجهه حيث شاءت بأوامر من الهيئة العليا والأمانة العامة للحزب.

وما يقوم به حزب الاصلاح اليوم ليس بالشيء الذي يُـذكر عندما يُـذكر مشروعه الطموح الذي تحدثت عنه قيادات في الحزب في ذروة العاصفة «الاخوانية» العام الماضي.. مشروع اجتثاث المؤتمر الشعبي.. راح رئيس الكتلة النيابية لحزب الاصلاح الى قطر ومن هناك أعلن عبر مكبرات الصوت أنهم يعتزمون حل المؤتمر الشعبي واعتقال قياداته ومصادرة ممتلكاته.. ومثل هذا القول كرره آخرون من قيادات الحزب واشتغل عليه جهازه الاعلامي والدعوي ايضاً.

لا جدوى من الشكوى، فهي لا تردع حزباً إسلامياً يعتبر «إقصاء الآخر» من ثوابته الدينية، حزب مصاب بعاهة مستديمة اسمها «الأسلمة»، ولا سبيل أفضل لمواجهة هذه العاهة سوى التضامن الجماعي لكشف خبثها ومقاومتها، وما أسهل ذلك!

المؤتمر الشعبي الذي عُرف بأنه خصم للإقصاء على الدوام، غير مقبول منه أي شكوى عن تعرض أحد كوادره للإقصاء.. فهو ليس من الضعف بحيث يضع نفسه في مكان الشاكي.

ومن جهة أخرى لماذا لا يبرهن في كل وقت وفي كل مناسبة على تمسكه بمبدئه المشهور «رفض الإقصاء والاستئصال»؟ إن خصومة بعض الاحزاب والمثقفين للمؤتمر لا تبرر السكوت عن «الإقصاء والاستئصال» الذي يتعرض له خصوم ومنتقدون.. على سبيل المثال.. يمارس حزب الاصلاح عمليات إقصاء واستئصال في نفس الساحات التي يوجد فيها شركاؤه، وضد أفراد وجماعات تنتمي الى أحزاب اللقاء المشترك الاخرى.. غارات ليلية وصباحية شنها حزب الاصلاح على الحوثيين، تسفر عن قتل وجرح وحرق خيام.. النائب أحمد سيف حاشد وتياره ضُـربوا وأُعـتقلوا وهُـمشوا.. الدكتور المتوكل يتعرض لأسوأ حملة تشهير وكذلك حسن زيد ومثلهما محمد المقالح وسلطان السامعي.. وضرب صحفيين اشتراكيين وحوثيين.. وكفّر كتاباً وصحفيين وسياسيين ينتمون الى أحزاب ومدارس فكرية مختلفة.. وهناك انتهاكات لا حصر لها ارتكبها حزب الاصلاح ولايزال يرتكبها على طريق «الاقصاء» و«الأسلمة».. فهل تضامن المؤتمر الشعبي العام مع هؤلاء الضحايا؟ حسب متابعتي لم يفعل.. ومن الآن عليه أن يفعل.

في الميادين

علي عمر الصيعري

3 تحديات يواجهها المؤتمر «2.1»

بدايةً، أشير إلى أن مفردة "المؤتمر" أعني بها المؤتمر الشعبي العام،هذا التنظيم العريق الرائد ذو القاعدة الشعبية الواسعة،وليس مؤتمر الحوار الوطني الذي يعد أول محاور التحديات التي تواجه هذا التنظيم.. أما المحور الثاني من هذه التحديات، فهو إعادة ترتيب أوضاعه ليتكيف مع الظروف الجديدة.. والمحور يكمن في تعزيز المؤتمر لإعلامه وتقوية وسائل اتصاله وتواصله.. خطوط عريضة تفسر هذه التحديات، وتسهم بالرأي في طرائق وكيفية مواجهتها لتجاوز إشكالياتها

أولا : مؤتمر الحوار الوطني :

يعد من أصعب التحديات الراهنة التي لا تواجه المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه فحسب،بل تشاركه في ذلك بعض من أحزاب المشترك والأطراف الأخرى، ولإنجاح هذا المؤتمر المرتقب يتطلب تكاتف الجهود من أجل حلحلة إشكالية المظاهر العسكرية المنتشرة في العاصمة والتي تؤزم- مع تواجد المليشيات القبلية- الأجواء.. ومن جانب آخر لابد من رفع مظاهر الاعتصامات في الساحات كي لا يجد المتربصون بمؤتمر الحوار مبرراتهم للتواجد العسكري.

كما يتوجب على المؤتمر الشعبي العام - وأعتقد أنه بدأ بذلك - إعداد مصفوفة رؤى تتفق عليها كافة تكويناته وقواعده، وتحدد أولويات معالجته ومواقفه من أجندة الحوار التي ستناقش في مؤتمر الحوار المرتقب، ومن أهمها-في نظرنا-مسألة صياغة بناء الدولة المدنية الحديثة، بالبحث عن بدائل للدولة المركزية التي لم تعد تجدي بعد تلك المتغيرات، هذه واحدة، والثانية : مسألة بناء جيش وطني حديث قادر على حماية الوطن ومكافحة الإرهاب وتحجيم ميليشيات القبائل وتعدياتها.. والثالثة : مسألة الاتفاق حول الإعداد لمشروع الدستور الجديد .

وفي رأيي أن نعدل هذا البند من مشروع دستور جديد إلى مشروع تعديلات دستورية تتواكب مع الفترة الانتقالية الحالية، وفي أواخرها يبدأ الإعداد لمشروع الدستور الجديد ليتواكب الاستفتاء الشعبي عليه مع الانتخابات الرئاسية القادمة في ٢١ فبراير من العام ٢٠١٤م، أما الرابعة فهي مسألة إعادة النظر في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسة، على أن يراعي المشرع في هذه المسألة وضع ضوابط جادة للأحزاب والتنظيمات السياسية المخالفة، وادراج مشروعية منظمات المجتمع المدني وأحكام تعاملها وعلاقاتها مع الخارج، وكذلك ما يتعلق بعلاقات بعض الأحزاب حديثة التكوين بقوى تتعارض مع السيادة الوطنية وتتطلع الى فرض سيطرتها أو ايجاد موطئ قدم لها في الوطن.

قال الشاعر:

ولرب نازلة يضيق بها الفتى
ذرعاً وعند الله منها المخرج
ضاقت فلما, استحكمت حلقاتها
فُـرجت وكنت أخالها لا تفرج

(إبراهيم بن العباس)

المؤتمر عنوان المستقبل الآمن

< لم يكن المؤتمر الشعبي العام ليسكت على التجاوزات أو المخالفات الدستورية والقانونية، لأنه إرادة شعبية تستمد قوتها من الإرادة الإلهية، ولذلك فإنه ينطلق في اقتراحه لمشاريع القوانين من هذه الإرادة، وليست الرغبة في البقاء في السلطة على الاطلاق، كما ينطلق في رده على المشاريع المقدمة من الغير في مجال التشريع من هذه الإرادة.

لقد شهدت الأيام القليلة الماضية جدلاً علمياً خاضه اعضاء المؤتمر حول مسودة مشروع العدالة الانتقالية، وكان لأعضاء المؤتمر الفضل في تبني عقد الندوات وورش العمل لمناقشة هذا المشروع بأمانة علمية ومهنية أكاديمية بيّـنت العيوب الدستورية والشرعية والعرفية في المشروع التي بينت ان الجهل بالتشريع مهلكة يقود الى الفوضى وتعميق الفتن وزرع البغضاء وإنكاء الجراح.

إن القول بأن المؤتمر الشعبي العام إرادة شعبية جاء من الحرص الذي يبديه أعضاؤه على مستقبل البلاد والعباد، من خلال العمل الوطني الذي يجسد الإرادة الكلية للشعب، ولذلك فإن المؤتمر صمام أمان لمستقبل اليمن، لأنه يمنع التجهيل ويسعى الى نشر الوعي المعرفي ويفضح التآمر على البلاد والعباد ويعزز الوحدة الوطنية ويصون الدستور والقانون وينطلق في كل ذلك من الإسلام عقيدة وشريعة.

د./ علي مطهر العثربي

إن الدراسات الاكاديمية العلمية التي ظهرت خلال الايام القليلة الماضية حول مفهوم العدالة الانتقالية واحدة من الاعمال التي تؤكد صدق التوجه للمؤتمر الشعبي العام المجسد للإرادة الكلية للشعب، ولمن لا يعجبه الحديث في هذا الاتجاه أن يتجرد من نزعته الشخصية وانتمائه الحزبي والفئوي والمناطقي والقروي والاسري ويلتزم المهنية والعلمية ويقرأ بحيادية ما طرح حول مسودة العدالة ويحكم العقل والمنطق والعلم وسيكتشف أن اليمن بوجود المؤتمر وكل الخيرين الشرفاء في كل مكان مازال بخير، لأن مشاريع النكبة لا يمكن أن يسمح الشعب بتمريرها، وأن الشرفاء قادرون على توضيح الحقائق وبيان ما ينفع الناس كافة.

إن المؤتمر الشعبي العام يتحمل اليوم مسؤولية مضاعفة في إظهار الحقيقة وبيانها للناس كافة، فقد بات من الواجب على أعضائه وأنصاره أن يكونوا أكثر حرصاً في التعامل مع القضايا المختلفة وأن يكون الوفاء للشعب عنوان حياتهم، لأن الحياة السياسية القائمة على الفوضى التي يريد فرضها الآخرون على المجتمع اليمني والتي جلبوها من خارج حدود البلاد دليل قاطع على جهل الجالبين للشر لليمن أو تعمدهم لتخريب الوطن، لأن محاكاة الآخرين وتقليدهم ليس إبداعاً بل جهلاً متعمداً لتخريب الوطن وزرع الفتن واسقاط الدولة اليمنية التي ناضل من أجل بنائها أحرار اليمن.

إن ما يبشر بخير دائم هو حالة الوعي المعرفي التي يتمتع بها أعضاء المؤتمر وأنصاره وما يمتلكه من الخبرات والقدرات العلمية الأشد حرصاً على الامن والاستقرار والوحدة، هذا بحد ذاته عنوان الإنجاز والإبداع الذي حققه المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه في ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م وحتى اليوم، ولذلك فإن المؤتمر ماض على دربه الميثاقي، لأن إيمانه بالله العظيم أصلب من أية قوى عدوانية وأن غايته النهائية عزة اليمن واليمنيين انطلاقاً من الاسلام عقيدة وشريعة من أجل بناء اليمن الواحد الموحد القادر والمقتدر- بإذن الله.

ماذا حقق «الوفاق» بعد المبادرة؟!

إقبال علي عبدالله

ليس هناك أدنى شك من أن كل متتبع أو قارئ للمشهد السياسي في بلادنا خاصة بعد التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة الهادفة في مضمونها الى حل الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد منذ بداية العام الماضي ومازالت تداعياتها رغم ما قدمه ويقدمه المؤتمر الشعبي العام وقيادته الحكيمة برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح من تضحيات وتنازلات من أجل تنفيذ ما تم التوقيع عليه للمبادرة وآليتها التنفيذية المزمنة باعتباره الحزب الرئيسي الموقع على المبادرة مع أحزاب الأزمة «اللقاء المشترك»..

إن المتتبع للمشهد السياسي سيدرك دون عناء من هم الساعون الى عرقلة تنفيذ المبادرة والقرار الدولي رقم (٢٠١٤) الصادر عن مجلس الامن الدولي.. أنا لا أتهم حزباً أو أحزاباً معينة بالوقوف وراء المشهد الضبابي الذي مازال مخيماً على البلاد في شتى مناحي الحياة السياسية والامنية والاقتصادية.. ولكنني أعود الى أرض الواقع وما تحقق منذ التوقيع على المبادرة في الثالث والعشرين من نوفمبر العام الماضي في العاصمة السعودية - الرياض.

الكل يمنيون وعرب وأجانب يدركون أن المؤتمر الشعبي العام ورئيسه الزعيم علي عبدالله صالح نفذ ما عليه من التزامات جاءت في المبادرة وكان الوطن والخروج به من أزمته الكارثية عنواناً رئيسياً لهذا الالتزام الذي جسد من خلاله ومازال يجسده رغم الصعوبات والعراقيل مصداقيته كحزب يمثل غالبية أبناء الوطن وليس قلة أو عصابة أو قبيلة كشفت الأزمة وتداعياتها عن هوياتهم ومطامحهم في الانقلاب على الشرعية الدستورية وصولاً الى إعادة تقسيم الوطن بعد أكثر من عقدين على وحدته المباركة والتي تحققت كأهم إنجاز تاريخي للزعيم علي عبدالله صالح في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م..

إن العالم يعرف هذه الحقيقة ويعرف أن الزعيم علي عبدالله صالح ترك السلطة طواعية رغم حقه الدستوري والشرعي والإرادة الشعبية في البقاء فيها حتى سبتمبر عام ٢٠١٣م، كما تنازل المؤتمر الشعبي العام عن الحكومة التي جاء اليها من خلال الانتخابات البرلمانية وليس بمبادرة وكان بذلك حكيماً حيث كشفت الاشهر الستة الماضية من تشكيل حكومة (الوفاق الوطني) برئاسة محمد سالم باسندوة أنها حكومة الكلمات وليس الافعال ونقولها بصدق حكومة البكاء وليس مواجهة التحديات..

إن أحزاب اللقاء المشترك التي قادت الأزمة وأدخلت البلاد والعباد في نفق مظلم عجزت بل فشلت في الايفاء بالتزاماتها التي وقعت عليها في المبادرة وبرهنت للعالم قبل اليمنيين انها أحزاب لا تملك رؤية وبرامج مستقبلية في قيادة البلاد مثلما فشلت في كونها أحزاب معارضة.. فماذا قدمت منذ نوفمبر الماضي.. هل استطاعت إلغاء المظاهر المسلحة داخل العاصمة وعواصم المحافظات وفتحت الطرقات وأوقفت عمليات التخريب المتكررة على مولدات الكهرباء الرئيسية وأنابيب ضخ البترول؟ هل استطاعت إخراج الوطن من أزمته التي تزداد يوماً بعد يوم ومست معيشة المواطنين الذين نالوا من كذب (الوفاق) و(دموعها) عكس ما كانوا يحلمون به في بناء اليمن الجديد.. لا أطيل فللحديث بقية خاصة وأننا على موعد قريب مع الحدث التاريخي يوم الوحدة والذي ستتكشف للناس حقائق عن عظمة قيادة الزعيم علي عبدالله صالح للبلاد.

الحرس الجمهوري «رجالٌ صدقوا ما عاهدوا الله عليه»

الشيخ/ موسى المعافى

< عبثاً يحاول أعداء الأمن والأمان أن ينالوا من تلك العزائم الفولاذية لأسودنا في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.. وما تلك الحملات الإعلامية الحاقدة التي يشنها اصحاب القلوب المريضة والنفوس السقيمة عبر مواقع الانترنت على أسودنا في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة إلاّ دليل واضح لايختلف عليه اثنان..

إن تلك الحرب التي يشنها هؤلاء على أبطالنا الأشاوس دليل على أن هاتين المؤسستين العظيمتين المنيعتين العملاقتين والمتمثلتين في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.. عقبتان أمام مؤامرات المتآمرين ومخططات الإرهابيين والأطماع اللامشروعة للعملاء والانقلابيين والطغاة المستبدين.. وكيف لا.. حيث لا ذنب ارتكبه أبطالنا في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة حتى تُستباح دماؤهم ويتيم أطفالهم وتُشرد أسرهم وتُنتهك أعراضهم ويُستهدف أمنهم.. لا ذنب ولا جرم ارتكبه أبطالنا في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة حتى تُشوه سمعتهم.. ويُجحد ثباتهم وصمودهم ونضالهم واستبسالهم..

وبعكس ما يروج له هؤلاء العابثون.. الكاذبون.. الضالون.. المضللون.. فقد أثبتت مواقف البواسل في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.. أنهم الغالبون.. وبإخلاصهم لهذا الوطن العظيم بإذن الله منصورون.. وعلى عدو الله وعدوهم وعدو الوطن ظاهرون..

وكيف لا يكون لهم النصر والغلبة وقد امتثلوا لأوامر الخلاق المتين.. فكانوا له على أنفسهم وملذاتها وأهوائها من الناصرين.. وبكتابه العزيز وسنة نبيه الأمين من المعتصمين.. وللشهادة في سبيله دفاعاً عن الأمن والاستقرار من الطالبين..

كيف لا يكون لهم النصر والغلبة وقد وعدهم من بيده ملكوت كل شيء وهو على كل شيء قدير بنصره المبين.. فقال عز من قائل كريم: «ولينصرن الله من ينصره».. «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم».. و«إن جندنا لهم الغالبون»..

وكل ما هم عليه من الصبر والثبات والإيمان بالله وبنصره وتمكينه.. كل ما هم عليه من الوفاء والولاء لهذا الوطن العظيم.. إنما هو شهادة واضحة مبينة على أنهم لجند الله الغالبون.. لقد أرخص وحوشنا في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة دماءهم الغالية وأرواحهم الطاهرة من أجل أن تحقن دماء اليمنيين كل اليمنيين بمن فيهم من على قتلهم يحرضون.. ولبذلهم وتضحياتهم ينكرون ولدمائهم يستبيحون، ولإهلاكهم ينشدون.. ولمواقعهم وثكناتهم العسكرية يستهدفون.. لقد استلذ أبطالنا في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة فراق أهاليهم وأسرهم وراحتهم وسعادتهم ونومهم وأمنهم رغم مرارة ما يستلذونه في سبيل الله كي ينعم اليمنيون بمن فيهم هؤلاء الذين لسمعتهم يشوهون.. وبفنائهم يحلمون.. ولإركاع عزائمهم يبتغون.. وبتكفيرهم كذباً وزوراً وبهتاناً يروجون.. وبعداوتهم يجاهرون.. لكن.. هيهات.. هيهات أن ينال هؤلاء الأقزام من قامات أبطالنا الشاهقة في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.. هيهات أن يركعوا عزائمهم الفولاذية تلك العزائم التي تستمد قوتها من خلاقها العظيم ذي القوة المتين..

هيهات أن يهزم هؤلاء الظلاميون جيشاً ناصره الله.. ومعزه الله.. وحافظه الله.. ومثبته الله.. ومعينه وعونه الله.. وذخيرته وقوته الله..

هيهات.. أن ينتصر الضالون المُضلون والفاسدون المفسدون.. على الرجال.. أولئك الرجال الذين أثبتت مواقفهم البطولية في مواقع الشرف والتضحية والرجولة والاستبسال أنهم «رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومن هم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً»..

الكهالي.. رائد العمل التعاوني

إن ذكرى فراق الاحباب والأصدقاء لا تُنسى لاسيما ممن زادت محاسنهم وتواترت إلى الأسماع كلمات الثناء عليهم وحديث المكارم والفضائل التي رووها لنا مع ذكر سجاياهم وقوة الادراك والبصيرة لديهم في حل القضايا المستعصية.. انه بالطبع فراق أليم للوالد الحاج صالح احمد الكهالي في هجرة حرية وادي بنا.

فقد والده وهو صغير، فتربى في كنف والدته وأخيه الأكبر الحاج المرحوم محمد أحمد الكهالي.. تلقى تعليمه الاول في معلامة القرية وبوقت قصير فاق أقرانه وظهرت عليه علامات الذكاء والنبوغ فانتقل إلى سلك التدريس في قريته وغيرها من القرى المجاورة، ثم سافر إلى مدينه عدن وهناك عاش جزءاً من حياته ازداد علماً ومعرفة.

عاد الى مسقط رأسه هجرة حرية في أحلك الظروف الأمنية بعد ان عصفت بالمنطقة الصراعات الأيديولوجية والتي عُرفت بأحداث المناطق الوسطى، لا نريد التطرق اليها، لكنه ظل وفياً لقيم الحب والسلام، عاش تلك الفترة بحسه وأحاسيسه وكفاح الجندي المجهول والرغبة في إعادة الهدوء والاستقرار إلى وطنه في زمن شح فيه الخير.. رغم عسر الامكانات لديه إلا أن عصاميته أبت أن ترى الفوضى والتناحر تدب في أوصال المجتمع لكونه كان صاحب حكمة في معالجة القضايا.

استمر ناصحاً وساعياً في الخيرات ترأس الجمعية التعاونية لمديرية النادرة فتحققت على يديه الكثير من المشاريع الخدمية لا نستطيع في هذه العجالة حصرها.

كان شهماً وفياً لقيمه وأبناء مجتمعه الذين بادلوه الوفاء فتدافعوا إلى جنازته تدافع الحجيج.. هذا المشهد الجنائزي العظيم يشهد ما لهذا الرجل من قدر كبير، فالناس شهود الله في أرضه وإجماعهم مما يوجب القبول (علوا في الحياة وفي الممات).. لقد ترك رحيله فراغاً كبيراً.. رحل عنا ونحن اليوم في أحوج ما نكون اليه، عزاؤنا الأول انك ستبقى حياً بيننا.. وعزاؤنا الثاني لآل الكهالي وأبناء مديرية النادرة وقريته هجرة حرية الذين حقاً عليهم ان يصلوه السور والآيات وما انقطع بعده من الخيرات.. إنا لله وإنا اليه راجعون..

الأسيف: محمد علي الذيفاني